أثر الدلالة النحوية في الدرس المصطلحي
عند تمَّام حسَّان ومهدي المخزومي

الطالب: رضوان شيهان
إشراف/ أ.د: عبد القادر شارف
r.chihane@univhb-dz.com
جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف(الجزائر)

ملخص:
في هذه الورقات البحثية، ومن خلال مصطلحين نحويين، سنحاول الإجابة على تساؤلين مهمين هما:
- ما أثر الدلالة النحوية في محاولات تجديد المصطلح النحوي وتيسيره عند تمَّام حسَّان ومهدي المخزومي؟
- هل انتصارهما للمصطلح الكوفي قائم على نظرة تجديدية تيسيرية إلى المصطلح النحوي، أم هو مجرد تجديد للجدل القديم بين المدرستين؟
الكلمات المفتاحية: مصطلح نحوي، مصطلح كوفي، تجديد.

مقدمة:

إن لكل علم جهازه المصطلحي الخاص به؛ إذ هو المفتاح الذي يفهم به منطقه، وواجهته التي يتميز بها عن باقي العلوم، ومن سمات المصطلح العلمي أن يكون جامعا مانعا، فينشأ في بدء أمره من اللغة التواصلية المتداولة، ثم يلقى إلى حلبة الصراع المصطلحي ليفرض أحقيته في أن يكون مصطلحا لعلم من العلوم.

وقد عُرِّف الاصطلاح بأنه "اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، ويستعمل الاصطلاح غالبا في العلم الذي تُحصل معلوماته بالنظر والاستدلال"[1].

وهذا شأن مصطلح (النحو) عند علماء العربية، فإنه قد خاض بعد ظهوره معارك عديدة حتى استقر في الاستعمال للدلالة على هذا العلم الناشئ، حيث أن حوارا قصيرا بين سيدنا علي بن أبي طالب وسيدنا أبي الأسود الدؤلي كان كافيا لأن تصبح كلمة (نحو) مصطلحا علميا دالا على علم من أجل العلوم وأشرفها، حين أمر الإمام أبا الأسود قائلا: انح هذا النحو[2]. وقد استعمل بعض المتقدمين من نحاة القرن الأول، وأوائل القرن الثاني للهجرة مصطلحات كثيرة للإشارة إلى (النحو) فسموه: العربية[3]، والكلام[4]، والإعراب[5]، والمجاز[6]، ولكنها مصطلحات لم تصمد كثيرا أمام المصطلح الأول.

والاتفاق بين النحاة على ألفاظ معينة لتؤدي معاني معينة هو ما يسمونه المصطلح النحوي، كالفعل، والفاعل، والمفعول، والرفع، والنصب، والبناء، والإعراب، والظرف...الخ. وإلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) يرجع السبق في وضع أول لبنات الجهاز المصطلحي للنحو[7].

وللجهاز المصطلحي النحوي خصائص عديدة؛ منها اشتراكه في بعض المصطلحات مع بعض العلوم التي نشأ معها واحتك بها في ظل الدراسات القرآنية والعلوم الشرعية، ومن أمثلة ذلك اشتراكه مع علم أصول الفقه في مصطلحي النسخ والتعليق[8]، وكذلك الحال مع علم الكلام الذي سمي(الفقه الأكبر)[9]، حيث كان بعض اللغويين يرون أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء.

إن العلم الذي لا ينشأ في بيئة فكرية أو بيئة جغرافية واحدة، يكون تحصيل مصطلحاته مختلفا باختلاف بيئات الناظرين والمستدلين واختلاف مناهجهم، وكذلك كان شأن النحو مع تلاميذ الخليل الذين افترقوا على المدينتين؛ البصرة والكوفة، وشكلوا فريقين؛ "تأثر كل فريق بمنهج دراسي خاص، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصة به، تخضع في الغالب لمزايا منهجه، وتبدو فيه خصائصه"[10].

ومن هنا برزت سمة أخرى ميزت المصطلحات النحوية عند علماء العربية القدامى، وهي سمة التنوع، فهي إما بصرية خالصة، وإما كوفية خالصة، وإما بصرية وعند الكوفيين ما يقابلها عندهم، وهذا لا يعني أن الكوفيين لم يعترفوا بمصطلحات البصريين، ولكنه الاجتهاد والمنهج الذي أثرى الجهاز المصطلحي النحوي[11]، وقد شكل هذا الثراء عند معظم أجيال النحاة حلبة صراع يسعى فيها كل واحد منهم للانتصار لإحدى المدرستين، محاولا فرض مصطلحاتها في الاستعمال البحثي والتعليمي.

ولما كان تراث العلماء العرب القدامى اللغوي منه والأدبي "في حاجة مسيسة إلى شيء كثير من التجديد والتطور"[12]، فقد انبرى الباحثون في العصر الحديث للتنقيب في التراث اللغوي العربي، تحقيقا ودراسة ونقدا، ونالت قضية المصطلح النحوي حظا وافرا من إعادة النظر الفكري في هذا العصر، حيث عاد الجدل بشأنه بقوة، وخصوصا عند علمين من أعلام النحو العربي في العصر الحديث، هما: تمَّام حسَّان(1918-2011) ، ومهدي المخزومي(1917- 1993) رحمهما الله.

يعتبر تمَّام حسَّان من أعلام الفكر النحوي في العصر الحديث؛ فهو صاحب نظرية القرائن النحوية، وهو ينتمي إلى الاتجاه الإحيائي الذي كان أكثر جرأة في نقد التراث النحوي[13]، وإن صنفه كثيرون في الاتجاه الألسني الذي قرن برفضه لمعطيات النحو العربي واتجاهه إلى تطبيق الفكر اللساني الغربي عليه.

ولتمَّام حسَّان بحوث عديدة، منها: مناهج البحث، والأصول، واللغة بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية معناها ومبناها، والخلاصة النحوية، حيث يعتبر المؤلفان الأخيران محاولة لتطبيق مفاهيم البنيوية السوسيرية، حيث درس اللغة العربية في المستويات اللسانية الثلاثة، وسنرى في خضم معالجته لتلك المستويات، إن كان توظيفه للمصطلح الكوفي قد أسعفه في تجديد الفكر النحوي؟

وإلى نفس الاتجاه الإحيائي ينتمي الأستاذ مهدي المخزومي، أحد أشد الداعين إلى دراسة الفكر النحوي الكوفي والاستعانة بمنهجه وأفكار أعلامه في إصلاح النحو العربي، ولذلك جاء كتابه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو) ليعيد بعث الفكر النحوي الكوفي، حيث يظهر في هذا الكتاب تأثره بمصطلحات هذه المدرسة.

إننا في هذه الورقات البحثية ومن خلال مصطلحي: الأداة، وحروف الإضافة، سنحاول الإجابة على تساؤلين مهمين هما:

- ما أثر الدلالة النحوية في محاولات تجديد المصطلح النحوي وتيسيره عند تمَّام حسَّان ومهدي المخزومي؟ وهل انتصارهما للمصطلح الكوفي قائم على نظرة تجديدية تيسيرية إلى المصطلح النحوي، أم هو مجرد تجديد للجدل القديم بين المدرستين؟

ا/ **مصطلح (الأداة)**: تظهر أول ملامح المصطلح الكوفي عند تمَّام حسَّان في مصطلح (الأداة)، حيث عدها (أي الأدوات) كقسم سابع من أقسام الكلم في العربية[14]، في حين يعتبر بعض النحاة المحدثين أن استعمال مصطلح (أداة) في الدرس النحوي خطأ، ودليلهم في ذلك أن "الكلمة العربية – كما حددها النحاة- ليس فيها أداة، وإنما هي اسم أو فعل أو حرف ليس غير"[15]، ولكن يمكن رد هذا الاستدلال بكون النحاة الكوفيين قد استعملوا هذا المصطلح في مؤلفاتهم، وإن لم يجعلوه قسما من أقسام الكلمة العربية.

وقد سار مهدي المخزومي على نهج تمَّام حسَّان في اعتماده لمصطلح (الأداة)، واعتباره حروف الجر أدوات، وذلك واضح من خلال تعريفه للأدوات بقوله: "وأما الأدوات فهي: أدوات الجر أو الخفض، وأدوات النصب، وأدوات الجزم"[16].

و(الأداة) عند تمَّام حسَّان مبنى تقسيمي تؤدي معنى التعليق بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وهي تنقسم عنده إلى قسمين:

* **الأدوات الأصيلة**: وهي الحروف ذات المعاني؛ كحروف النسخ والجر والعطف.
* **الأدوات المحولة**: وهي اسمية وفعلية وظرفية و ضميرية[17].

إن التعليق عند تمَّام حسَّان لا يكون إلا بالأداة، ما عدا بعض الجمل القليلة التي لا تعتمد على الأدوات؛ نحو(قام زيد/ زيد قام/ قم)، كما يستعمل مصطلح الأداة مع بعض الأساليب، حيث تستقي كل أداة اسمها بحسب الأسلوب الذي تسهم فيه، وهي بذلك تلخص معاني الأساليب من نفي وتأكيد وأمر؛ فجمل النفي لابد أن تعتمد على أداة النفي، وجمل التأكيد لابد لها من أداة تأكيد، وأما الأسلوب الطلبي فله أدواته الخاصة به؛ فالنداء له أداة النداء، والنهي له أداة النهي، وهكذا مع بقية الأساليب[18]، وبالإضافة إلى كون الأدوات لا تدل على معنى معجمي، فإن لها– في رأي تمَّام حسَّان- وظيفة أخرى تجمع بينها، تضاف إلى اختصاصها بالأساليب، وهي وظيفة الربط بين الأبواب أو التعليق؛ أي إنشاء علاقات وربط أبواب الجملة المختلفة.

ويذهب تمَّام حسَّان يذهب – في ظل التقسيم السباعي الذي قدمه- إلى أبعد من هذا، حيث يرى أن الأداة يمكن لها أن تؤدي المعنى كاملا، حتى ولو حذفت الجملة، مع بقاء القرينة المساعدة على فهم ذلك؛ مثل العبارات التي تدخل فيها الأدوات: لم، عم، متى، أين، ربما[19].

إن مصطلح (الأداة) عند الكوفيين يقابله عند البصريين مصطلح(حروف المعاني)[20]، الذي يأتي قسيما لمصطلحي الاسم والفعل، وإن كان يغلب على النحاة المتأخرين استعمال مصطلح(الأداة)

في الموضوعات ذات العوامل المتنوعة، كالتي تتكون من أسماء وأفعال وحروف، كعوامل الاستثناء، أو من حروف وأسماء فقط، كعوامل الاستفهام والجزم، إذ يقال لهذه جميعا أدوات الاستثناء وأدوات الجزم، في حين يقبل استعمال لفظ الأدوات في عوامل الجر والنصب لكونها حروفا ليس غير. والحاصل عندهم أن كل حرف أداة، وليست كل أداة حرفا.

ويرى مهدي المخزومي أن تسمية الأداة عند الكوفيين جاءت لسببين[21]:

– **أولهما**: المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ آخر يطلق على حروف المعاني.

– **الثاني**: أن الأدوات عندهم هي حروف المعاني، كـ(هل) و(بل)، وهن أدوات يستعان بهن على التعبير على الاستفهام والإضراب وغيرها.

وعلى أساس هذين الدليلين يرى أن الكوفيين "أدق من البصريين في مصطلحهم هذا، لأن الحرف يطلق عند البصريين والكوفيين جميعا، ويراد منه حروف الهجاء، أو أحد حروف المعاني، بل قد يطلق على الكلمة أيضا كما جاء في كلام سيبويه في مواضع كثيرة من الكتاب، وكما جاء في كتاب الفراء وغيره في مواضع كثيرة أيضا"[22].

ولكن الذي أخذ به تمَّام حسَّان هو مصطلح الأداة بوصفه مبنى تقسيميا يؤدي معاني خاصة، هي علاقات سياقية، ووظيفية، لا معجمية، فالأداة ذات افتقار متأصل للسياق[23]، فهي تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض، وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها، وهو المعنى الذي قصده من (حروف المعاني)، قال الزجاجي(ت337هـ):" وأما حد حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو(من) و(إلى) و(ثم) وما أشبهه ذلك، وسببه أن (من) تدخل من الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها لا تبعيض نفسها...وكذلك سائر حروف المعاني"[24]، إذن، فمعنى أن حروف المعاني أدوات؛ هي أنها آلة المعاني التي تؤدى بها، و الأداة هي الآلة.

ثم إن النحاة قد أدركوا بوضوح افتقار الأدوات إلى الضمائم (السياق) فقالوا عن الحرف: (هو ما دل على معنى في غيره)، فالأدوات لا يكتمل معناها إلا بضمائمها، فلا يفيد حرف الجر إلا مع ضميمته، ولا حرف العطف إلا مع المعطوف... ولا تحذف الجملة كاملة حتى تحذف وتبقى الأداة بعدها إلا مع بقاء القرينة التي بها يفهم المقصود، فتقوم القرينة أيضا بالإفصاح عن معنى الأداة، والذي تحدده الأداة والقرينة بالطبع.

فالأدوات إذن – في رأي تمَّام حسَّان – تشترك جميعا في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياق، ثم تختص كل طائفة منها بوظيفة خاصة، كالتأكيد والنفي...الخ، حيث تكون الأداة فيه هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة جميعها. والأداة من حيث هي مبنى تقسيمي لا معنى لها في نفسها، ولا ترجع إلى أصول اشتقاقية، أو إلى صيغ غير صيغتها[25].

وقد وضع الأستاذ تمَّام مقاييس يعتمد عليها في تحديد الأداة، وتمييزها عن غيرها من الأقسام، وكما جرت العادة فهو يضع سمات للأدوات من حيث المبنى ومن حيث المعنى، ومن تلك المميزات ما يلي:

1/ من حيث الرتبة: يرى أن الرتبة في الأدوات أشد تأصلا منها في غيرها في اللغة العربية الفصحى، حيث تتخذ موقع الصدارة والتقدم، فرتبة حرف الجر محفوظة وهي التقدم على المجرور، ورتبة حرف العطف محفوظة، وهي التقدم على المعطوف، ويتقدم حرف الاستثناء على المستثنى، وواو المعية على المفعول معه، وواو الحال على جملة الحال، ويمكن اعتبار هذه الرتب قرينة لفظية، ولتوضح المثال أكثر في قضية الصدارة، يأتي بمثال تعتبر الصدارة فيه الفارق بين الظرف والأداة في قولنا:(**أزورك متى أهل رمضان**)، فلفظة (متى) في هذه الجملة أدت معنى الظرف، وإذا تصدرت (متى) الكلام تصبح أداة شرط، وتكون الجملة شرطية: (متى أهل رمضان أزورك)، فالقرينة هنا لفظية؛ وهي تقدم الأداة لتؤدي معنى الشرط، فـ(متى) لا تكون للشرط إلا في هذا الموضع من الكلام[26].

2/ التضام: الأدوات جميعها ذات افتقار متأصل للسياق كما تقدم؛ فلا يكتمل معناها إلا بها ومع غيرها.

3/ التعليق: إن النحاة قد أصروا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب، ثم إن العاطف متعلق بالمعطوف عليه، و واو المعية و متبوعها متعلقان بالمصحوب، وحين يكون الربط بين أجزاء الجملة ككل، يظهر لنا الأسلوب، فنسمي أسلوب النفي وأسلوب الشرط، فالربط أو التعليق يتعين بما تحمله الأداة من وظيفة الأسلوب، ومنا هنا تكون الأداة إحدى القرائن اللفظية، مثلها مثل قرينة الصيغة والرتبة.

4/ الرسم الإملائي: يرى تمَّام حسَّان أن الأدوات مثلها مثل الضمائر، فهي تحتوي على المنفصل والمتصل، والقاسم في هذا أن الأداة إذا كانت على حرف واحد اتصلت؛ مثل قولنا(لمحمد)

و(بمحمد)، والباء واللام في (به) و(له).أما إذا جاءت الأداة على أكثر من حرف واحد، فإن النظام الإملائي يفصلها في الكتابة عن ضميمتها؛ مثل (عن محمد) و(على محمد).

فإن قيل: إن هناك أدوات على أكثر من حرف إلا أنها تتصل، مثل قولنا(عنه) و(إليه)

كان الجواب: أن الوصل للضمير لا للأداة، حين أصبح على حرف واحد لحق بما قبله، وأما قولنا(به) و(له)، فإن كلا منهما أصبح على حرف واحد فلحق أحدهما بالآخر لاحتياج كل منهما إلى الاتصال. و هذه الخاصية{أي خاصية الحرف الواحد} ليست خاصة بالأداة فقط، بل تتسم بها الأفعال كذلك، لأن فعل الأمر قد يكون على حرف واحد، وبالتالي يكتب مستقلا[27]، كقولنا (**قِ** نفسك وأهلك النار).

إن تمَّام حسَّان إذ يطبق هذه المميزات والخصائص التي تتسم بها الأداة يصل إلى نتيجة هي **أن النواسخ جميعها أدوات**، وفي هذا تناقض صريح، فصيغ بعض النواسخ قابلة للاشتقاق والتصريف، وكان مما اشترطه في الأداة: أنها غير قابلة للتصريف، بل إن بنية الحرف أو الأداة تبقى هي هي. لكن النواسخ ك(كان) و(أصبح) و(أمسى) قابلة للتصريف، فهي أقرب إلى الفعلية منها إلى الأداة، وإلا لماذا سماها النحاة أفعالا ناقصة؟ كما أن هذه النواسخ قد تحتمل الفعلية التامة إذا اكتفت بمرفوعها مثلا.

إن الأستاذ تمَّام قد وقع في شيء من الالتباس، فحقيقة أن بعض النواسخ تصنف ضمن الأدوات حقا، مثلما هو الحال مع(إن) و(أن) المشبهة بالفعل، فهما أداتان كونهما غير قابلتين للتصريف، و(ليت) و(لكن) فكلها أدوات، صيغتها وعدم تصريفها تفرض عليها أن تكون أدوات، ثم معناها يفرض عليها أن تكون أدوات، فبمجرد ذكر (إن)، يتبادر إلى أذهاننا أسلوب التوكيد، وبمجرد ذكر (ليت) يتبادر إلى أذهاننا أسلوب التمني وهكذا. أما هذا الأمر فلا يتوفر لنا مع (كان)، التي لا تعبر عن أسلوب معين إذا وردت وحدها. وعليه فإن التصور الكلي للنواسخ بأنها أدوات محل نظر.

إضافة إلى هذا فإنه لابد من فهم معانيها مع هذه القرائن اللفظية، لأنه يستحيل فهم معنى بدون لفظ أو لفظ بدون معنى، فهذه الثنائية لا يمكن الفصل بينها، ولذلك نرى أن مصطلح (الأدوات) مصطلح كوفي وظفه تمَّام حسَّان من ناحية التنظير المصطلحي، أما من ناحية الفهم والتطبيق فهو عنده شيء آخر، وقد رأينا الخلط الذي وقع فيه.

ثم إنه لما تعرض للأداة في كتابه(الخلاصة النحوية)، سماها قرينة الأداة[28]، عارضا ما ذكره **ابن هشام** في (المغني) ومقررا أن الأدوات ذوات معان؛ فما كان منها داخلا على جملة قد يلخص لنا أسلوبا معينا، وتلك الأساليب التي ذكرها مع أدواتها: التوكيد، والإيجاب، والنفي، والاستفهام، والشرط، والتحضيض، والعرض، والتمني، والأمر، والنهي، والنداء، والقسم، والتعجب، والترجي، والاستغاثة[29].

و هاهو عندما يأتي إلى التطبيق يقع في الخلط والتناقض مرة أخرى، فنجده يضع قسما خاصا سماه: حروف المعاني، فمنها **الحروف المصدرية**: (أنَ)، و(أنْ)، و(ما)، و(لو)، و(كي)، و(اللام)، ومنها حروف **العطف**: (الواو) ، و(ثم)، و(الفاء)، و(أم)، و(أو) ، و(حتى)، و(لكن)، و(لا)، وحروف **الاستثناء**: (إلا)، و(غير)، و(ليس)، و(عدا)، و(خلا)، و(حاشا)، و(سوى)، و**الاستفتاح**: (ألا)، و(ضمير الشأن)، و**إن وأخواتها**، و(**حروف نصب الفعل) المضارع**)، و(**حروف نصب الفعل المضارع**)...الخ[30].

و الظاهر أنه لا يمكننا فهم الأداة بمبناها وصفتها وموقعها(رتبتها) فقط، فتمَّام حسَّان مثلا يذكر الأداة(إن) للنفي نحو قوله تعالى﴿**إن أنت إلا نذير**﴾**[فاطر: الآية 23]**، ويذكر نفس الأداة للشرط وفي نفس الرتبة، نحو قوله تعالى﴿**إن تبدوا الصدقات فنعما هي**﴾**[البقرة: من الآية 271]**.

ففي هذين المثالين لا الرتبة ولا الصيغة يمكنهما إعطاءنا تصورا بأن هذه اللفظة (أداة)، وفي أداة استفهام قوله تعالى﴿ **ومن أصدق من الله قيلا**﴾**[النساء: من الآية 122]**، وفي أداة الشرط نحو قوله تعالى﴿ **من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها**﴾**[الأنعام: من الآية 160]**، ونحو هذا كثير، فالمبنى وحده لا يقوم بتحديد معنى الأداة، بل لابد من السياق لفهمها، ولأي أسلوب تستعمل، وعندما نذكر السياق فإنه لابد من تضافر جميع القرائن حتى يتحدد معنى الأداة.

وقد يبدو أمر الرتبة صالحا في بعض المواقع، مثلما هو الحال مع همزة الاستفهام في رتبة الصدارة مطلقا، حتى ولو مع حروف العطف، نحو قوله تعال ﴿**أفلم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساكنهم**﴾ **[طه: الآية128]**، وقوله﴿**أو كلما عاهدوا عهدا**﴾ **[البقرة: من الآية 100]**، وقوله﴿ **أثم إذا ما وقع آمنتم به**﴾ **[يونس: الآية 41]**، فللهمزة هنا حق الصدارة والرتبة، وهذا ما قد يعين على فهم المعنى الذي تؤديه.

بعد عرض تصورات الأستاذ تمَّام حسَّان حول (الأداة)، والمصطلحات التي أضافها ليدعم بها أفكاره، يمكن القول أن هذه المحاولة التجديدية في فرض مصطلح نحوي كوفي، تحتاج إلى تمحيص وإعادة نظر، نظرا للخلط المنهجي الحاصل بين التنظير والتطبيق، ذلك أن من شروط المصطلح أن يكون جامعا مانعا، فكيف يجمع الأستاذ حروف المعاني كلها تحت لواء (الأداة)، ثم يبدأ في وضع الشروط التي تقصي بعضا منها، ويعود ليضع تلك المقصاة تحت مصطلح(حروف المعاني)، فكيف يستقيم هذا، وما موقع تلك الحروف في التقسيم السباعي الذي ارتضاه بديلا عن التقسيم الثلاثي الذي يراه ضعيفا؟

من الواضح – كما يبدو لنا– أن الأستاذ تمَّام يميل إلى تسمية الحروف المستعملة في الأساليب بـ(الأداة)، وهذا ما استقر عند النحاة المحدثين، فنحن نقول (أداة نفي) في أسلوب النفي، ولا نقول (حرف نفي)، ونقول (أداة توكيد) في أسلوب التوكيد، ولا نقول (حرف توكيد)، وفي المقابل نقول (حرف جر) ولا نقول (أداة جر)، ونقول (حرف عطف) ولا نقول (أداة عطف).

و في هذا الشأن يرى المخزومي أن الكوفيين حين يقولون (أداة)، "يكونون في غنى عن أن يخصصوا، فيقولوا كما قال سيبويه: الكلمة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، ليس باسم ولا فعل"[31].

ب/ مصطلح (حروف الإضافة): عرف صاحب الكليات الإضافة فقال: "الإضافة في اللغة: نسبة الشيء إلى الشيء مطلقا. وفي الاصطلاح: نسبة اسم إلى اسم جر ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكله، فالمضاف إليه إذن اسم مجرور باسم نائب مناب حرف الجر أو بمشاكل له"[32]. والكوفيون يستعملون مصطلح (الخفض) مقابلا لمصطلح (الجر) عند البصريين، وقد اطرد ذكر هذا المصطلح عند الفراء حتى استنتج أن: الخفضة علامة الإضافة[33].

وقد فهم النحاة اصطلاح (الإضافة) هنا على أنه النسبة إلى الشيء بواسطة حرف الإضافة لفظا أو تقديرا، لذا عرفوا الإضافة في المضاف والمضاف إليه بأنهما:"نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجب جر الثاني أبدا"[34].

فالإضافة إذن تكون في حرف الإضافة، والمضاف إليه، وهي نسبة ارتباط بين شيئين لا يدل ارتباطهما معه على فكرة تامة، ومثل هذه النسبة والتركيب واقع في ضربين.

الضرب الأول: إضافة فعل أو في ما معناه إلى اسم أو غيره، وذلك لا يكون إلا بواسطة حرف الإضافة؛ نحو: (**كتبت بالقلمِ**)

والضرب الثاني: إضافة اسم إلى اسم أو غيره، بالجمع بينهما وجر الثاني نحو(كتاب زيدٍ)، ويسمى الأول مضافا والثاني مضافا إليه.

وقد أدرك النحاة أن مصطلح الإضافة مرتبط بمصطلح الجر، "فكل جر يكون بالإضافة، وليست الإضافة هي العاملة للجر وإنما هي المقتضية له، والمعنى المقتضي ههنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنها، إذ الإعراب وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجر أو تقديره"[35].

إن تمَّام حسَّان يرى دقة في مصطلح(حروف الإضافة)، لأن ما يعرف بحروف الجر إنما هي أدوات إضافة تضيف ما بعدها لما قبلها، كما أنها تقتضي معاني حسب التعليق، هذا فيما يخص المعنى. إلا أنه لما جاء إلى الاستعمال رأى أنه يفضل مصطلح النسبة، وحتى النسبة من المضاف والمضاف إليه إنما تكون بحروف إضافة مقدرة؛ فقولي (كتاب زيد) معناه (هذا الكتاب لزيد)، أي ملكه، فالإضافة تقتضي وجود حرف إضافة ظاهر، ومقدر يعمل الجر في الاسم الذي بعده، ولذا نجد الفراء يذكر عبارة ذهبية رأى أنها مطردة في اللغة وهي: " الخفضة علامة الإضافة"[36].

وقد غلب تمَّام حسَّان مصطلح (حروف الإضافة) الذي هو مصطلح كوفي على مصطلح حروف الجر، ولكنه يرى أن العرف لا يجعله يستعمل هذا المصطلح، وإنما يستقي دلالته فقط، فقد بين أن الكوفيين "يطلقون لفظ الإضافة على المعاني المذكورة جميعا، ولكن ما يوقر مصطلح(الإضافة) من تقاليد العرف الخاص في استعماله أفضل للدلالة على ما يشتمل معاني الحروف"[37].

إن النحاة–والبصريين منهم خاصة– يرون أن الجر إنما هو لأحد العوامل، وهي حروف الجر، فإذا سئلوا عن الجر في المضاف إليه قالوا: إنه لأثر حروف الجر أيضا، إلا أنها مقدرة، فكل مضاف إليه مجرور عندهم بحرف مقدر. أما الحروف التي يقدرونها فهي: اللام، من، في.

والإضافة في عند الأستاذ تمَّام تقوم على التنافي بينها وبين التنوين، ونون الاثنين، ونون الجماعة، و(أل) في الإضافة المعنوية المحضة. ثم إن النحاة ضيقوا حينما رأوا أن الإضافة تكون على معنى (من) أو (اللام)، لأن الإضافة تصلح لمعاني غير ذلك من حروف الجر، فقد تكون على معنى ما يلي[38]:

* **الباء**: مثل(ضرب بالعصا)
* **إلى**: مثل(بلوغ الغاية)
* **عن**: مثل(تجاوز الحد)

* **على**: مثل(ركوب الخيل)

إن التقدير قد يصح في مواضع، وقد لا يصح في مواضع أخرى، وقد تختلف المعاني بين التقدير وعدمه، لذلك فإنه يمكن القول أن" الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف... فهي أعم من أن تكون بمعنى حرف"[39].

أما الأستاذ المخزومي وعلى الرغم من أنه متأثر بفكرة إحياء النحو، إلا أن تأثره بمصطلح(حروف الإضافة) ألجأه إلى تخصيص فصل كامل له في كتابه (**في النحو العربي: نقد وتوجيه**)[40]، ابتدأه بقوله: " الخفض علم الإضافة"، ويبدو التقليد الحرفي لكلام الفراء واضحا حتى وإن لم يصرح به المخزومي، فإن الكسرة تدل على أن ما ألحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي سليم، مستند إلى استقراء المخفوضات في اللغة العربية، فحيث وجد الإسناد الناقص أو الارتباط بين كلمتين (أي الارتباط الذي لا يعبر عن فكرة تامة) وُجد الخفض؛ نحو: (كتابُ زيدٍ)، فـ(كتاب) وحدها ليست تامة، ولذلك أضيف إليها (زيد)، وجُر كأن الحديث عن الكتاب الذي هو لزيد وكأنه شيء واحد.

إن النحاة لم يغفلوا النص على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، فحروف الجر في نظرهم (أدوات تعليق)؛ ولذلك نجد أن من العبارات المشهورة لدى النحاة قولهم: "الجار والمجرور متعلق بـ...". و كلمة (متعلق) هذه تقتضي وجود معان خاصة يقتضيها التعليق، فجملة (جلس زيد على الكرسي) تدل على تعلق الكرسي بينه وبين بالجلوس.

إن الجر بعد الحروف إنما هو ناتج- في نظر المخزومي – عن كون حروف الجر واسطة للإضافة، وواسطة لإضافة ما لا يمكن إضافته مباشرة؛ فإذا قلنا(سافرت من الكوفة إلى البصرة) كانت(من) و(إلى) واسطتان لإضافة (سافرت) إلى الكوفة والبصرة؛ لأن(سافرت) ببنائها وهيئتها مما لا يضاف أبدا.

ومن معنى الإضافة ينطلق المخزومي في تسميته لـ(حروف الجر) بـ(حروف الإضافة)، فيقول:"ولنا من تسمية الكوفيين هذه الحروف منطلق، إلى مثل هذا، فإنهم يصطلحون على هذه الحروف بحروف الإضافة، ولم يسموها حروف الجر كما سماها البصريون"[41].

تبين لنا إذن أن المخزومي ينتصر لرأي الكوفيين في تسمية حروف الجر حروف الإضافة كون التسمية تسمية شكلية دعا إليها القول بنظرية العامل، أما الاصطلاح الكوفي فيعتبره المخزومي اصطلاحا دقيقا يتم على فهم المعنى، وفهم وظيفة حروف الإضافة في الكلام.

خاتمة:

إن منهج الكوفيين في النحو واضح، فهم لم يلغوا التقسيم الثلاثي للكلم، ولم يعملوا عمل تمَّام في تعميم مصطلح (الأداة) وعده قسما من أقسام الكلم يلغي مصطلح (حرف) ثم يسعى إلى حسن التخلص بأن يصنع قسما آخر تحت لواء الأداة فيسميه: (حروف المعاني).

وتطرق الأستاذين إلى إعادة النظر في مصطلح الأداة، هو إعادة الجدل القديم حول تغليب مصطلح على مصطلح آخر، وعملهما في هذا المصطلح يمكن تلخيصه – حسب رأينا – في أنه قائم على "تسمية الكل بالجزء"، فالنحاة الأوائل وضعوا قسم الحرف، ويسمون بعض تلك الحروف التي تسهم في الأساليب أدوات، وتمَّام حسَّان أراد أن يصنع العكس، فيضع قسم الأداة بدل الحرف، ويسمي ما عدا الأدوات حروفا.

وأما مصطلح (**حروف الإضافة**) فقد قالا به لتأثرهما بمفهوم "الوظيفة اللسانية"، فهما يريانها دقيقة لأنها قائمة على فهم المعنى، وفهم وظيفة حروف الإضافة في الكلام، عكس البصريين الذين يعتمدون على التسميات الشكلية التي يقتضيها القول بنظرية العامل، ولهذا فالدلالة النحوية لها أثر بالغ في تحديد الفروق المعنوية بين المصطلحات.

إن عمل الأستاذين في هذين النموذجين من المصطلحات النحوية ينضوي تحت عنوان رئيسي هو إعادة الجدل حول المصطلح النحوي، وأما عنواناه الفرعيان فيتمثلان في:

1/ **محاولة تيسير** دراسة النحو العربي بنقض التقسيم التراثي للكلم، من سماته إبراز مصطلح فرعي خاص، وإقامته مكان مصطلح عام، كما هو الشأن في مصطلحي الحرف والأداة، والتدليل على وجود نقائص في نظرية العامل.

2/ **محاولة تجديد** الفكر المصطلحي النحوي من خلال توظيف فكرة الوظيفة اللسانية في نقده، والعمل على إزالة التأثير الفلسفي على النحو العربي ابتداء من الجهاز المصطلحي، باعتباره أساسيا في تشكيل نظام علم النحو(الأصول).

وأخيرا فإنه لا يمكن القول بأن اجتهادات الأستاذين هي محض معاكسة للتيار التراثي، ولكن يمكن عدها من المحاولات العلمية الهادفة إلى خدمة العربية، ويجب التشديد في هذا الشأن على أن دراسة التراث العربي النحوي على الخصوص يبدأ من فهمه، فكل جديد كامن فيه كما قال الأستاذ الحاج صالح[42]، ولذلك فإننا نوصي في هذا المجال بالتركيز على تدريس المصطلح النحوي

للمدرستين[43]، كي يتمكن الطالب من فهم الدلالات اللغوية والعلمية للمصطلح النحوي، والمقارنة بين المصطلحات في كلا المدرستين، مما ما سيمكنه من الاطلاع على التراث النحوي بشكل عام، وييسر عليه دراسة الأبواب النحوية، وإدراك ما بينها من الوشائج المصطلحية.

هوامش البحث:

[1] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993م، ص129.

[2] ينظر أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، د ط، مصر:1998، ص14-15.

[3] محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شر: أبو فهر محمود شاكر، دار المدني، القاهرة: 1974، 12/1.

[4] سالم علوي، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومة، الجزائر:2000، ص6.

[5] عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر ق4هـ، دم ج، الجزائر:1983، ص9.

[6] م ن، ص15.

[7] ينظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، ط3، بيروت، لبنان:1986، ص303-305.

[8] محمد سليمان ياقوت، أصول النحو العربي، دار عباد الرحمن، ط1، المدينة المنورة:1431هـ-2010، ص96-97.

[9] م ن، ص103 وما بعدها.

[10] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص305.

[11] يعتبر الفراء(ت 207هـ) من أعلام المدرسة الكوفية، ويعد كتابه(معاني القرآن) المصدر الأول في المصطلح الكوفي.

[12] عبد الرحمن الحاج صالح، تحديث أصول البحث في التراث اللغوي العلمي العربي، مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، العدد الرابع، السنة الثانية، ديسمبر2006، ص9.

[13] هناك من أعلام هذا الاتجاه مغالين في نقد التراث؛ كإبراهيم مصطفى صاحب كتاب(إحياء النحو)، وعبد المتعال الصعيدي صاحب كتاب(النحو الجديد)، وأحمد عبد الستار الجواري صاحب كتاب(نحو التيسير)، وقد اشترك هؤلاء في دعوتهم إلى إلغاء نظرية العامل.

[14] أقسام الكلم عند تمَّام حسَّان سبعة:(الاسم – الصفة – الفعل – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة). انظر اللغة العربية؛ معناها ومبناها، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط2، مصر:1979، ص90.

[15] عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان:2010، ص16.

[16] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص282.

[17] تمَّام حسَّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص123.

[18] م ن، ص124.

[19] م ن، ص125.

[20] القوزي، المصطلح النحوي، ص174.

[21] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص242.

[22] م ن، ص242.

[23] تمَّام حسَّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص127.

[24] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، ط1، 1959، ص54.

[25] تمَّام حسَّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص125.

[26] م ن، ص126.

[27] م ن، ص128.

[28] تمَّام حسَّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، بيروت، لبنان: 2000، ص70.

[29] م ن، ص74.

[30] م ن، ص75 وما بعدها.

[31] مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص242.

[32] الكفوي، الكليات، ص132.

[33] أبو زكريا الفراء، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان:1980، 22/2.

[34] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، تح: أحمد جاد، دار الغد الجديد، ط1، القاهرة، مصر: 2007، ص523.

[35] موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، ط1، القاهرة، مصر: 1976، 117/2.

[36] الفراء، معاني القرآن، 22/2.

[37] تمَّام حسَّان، اللغة العربية: معناها ومبناها، ص202.

[38] تمَّام حسَّان، الخلاصة النحوية، ص170.

[39] فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار السلاطين للطباعة والنشر، ط1، عمان، الأردن:2010، 102/3.

[40] مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، ط1، 1964، ص76.

[41] م ن، ص78.

[42] يركز الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح في كل دروسه على أن الباحث في التراث النحوي العربي يجب أن يأخذ وقتا كافيا لفهمه، وأن الفهم السليم سيعيننا على بيان كثير الملاحظات التي استشكلت علينا، إضافة إلى استكشاف زوايا جديدة لم ندرك وجودها من قبل، كما يجب على الباحث التأني أثناء عملية النقد، والحذر من محاولة محاكمة تراثنا النحوي الفكري أمام الفكر اللساني الغربي الحديث.

[43] من الواجب تعميم مقياس علم المصطلحات ليشمل دراسة المصطلح النحوي، والمصطلح اللساني الحديث.